

Distr.: General
20 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التعليم

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري، المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 17/26. وتتركز المقررة الخاصة في تقريرها على الصلات الرابطة بين الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

010920 190820 20-09723 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري

موجز

إن واجب الدول القاضى بضمان أن تفي المرافق التعليمية الواقعة ضمن نطاق اختصاص كل دولة بمعايير حقوق الإنسان يتطلب فهما واضحا لأوجه التآزر بين الحق في التعليم وحقوق الإنسان الأخرى، وللسبل الكفيلة بمواصلة تعزيز إدماج تلك الحقوق ضمن الممارسات.

وتركز المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم في هذا التقرير على الصلات الرابطة بين الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك النظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث. وتستكشف المقررة الخاصة الحالات التي يحول فيها عدم احترام وحماية وإعمال الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي في المؤسسات التعليمية دون إعمال الحق في التعليم. وهي تشدد على أن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، شأنه شأن العديد من حقوق الإنسان الأخرى، لا يمكن إعماله بالكامل دون إعمال الحق في التعليم، الذي يمكن الناس من الفهم والسيطرة على الوسائل والاستقلال الذاتي في تلك المجالات.

ويتضمن التقرير مبادئ توجيهية لتوفير المياه والمرافق الصحية في البيئات التعليمية من أجل إعمال الحق في التعليم. ويتضمن الجزء الأخير من التقرير توصيات للجهات المعنية.

المحتويات

الصفحة

5	أولا - مقدمة
6	ثانيا - أوجه التآزر بين الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك النظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث
8	ثالثا - الإطار القانوني والمضمون المعياري
9	ألف - التوافر
10	باء - إمكانية الوصول
12	جيم - إمكانية القبول
13	دال - قابلية التكيف
14	رابعا - الانتهاكات المترابطة للحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي نتيجة لعدم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان
14	ألف - انعدام التشريعات وعدم اتساق السياسات
14	باء - عدم كفاية الموارد وسوء تحديد أهدافها
15	جيم - عدم تحديد الأولويات أثناء الأزمات
16	دال - عدم كفاية الرصد
17	هاء - سوء تصميم المرافق وعدم ملاءمة مواقعها وصيانتها
18	واو - التمييز ضد الفئات التي تعاني من الضعف أو التهميش
21	خامسا - مبادئ توجيهية
22	ألف - نوعية المياه
22	باء - كمية المياه
22	جيم - مرافق المياه وإمكانية الوصول إليها
23	دال - المراحيض
23	هاء - النظافة الصحية
24	واو - الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث
24	زاي - التنظيف والصرف الصحي والتخلص من النفايات
25	حاء - إعداد الأغذية وتخزينها

25	المساءلة	- طاء
26	التوصيات	سادسا -
26	الدول	ألف -
27	الشركاء الدوليين والإثمائيون، بما في ذلك الوكالات المانحة	باء -
28	رابطات التعليم والمعلمين	جيم -
28	القائمون على إدارة المدارس وتنظيمها	دال -
29	عمال قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	هاء -
29	منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية الدولية	واو -
29	سلطات الرعاية الصحية والعاملون فيها	زاي -
30	المتعلمون، والآباء والأمهات، والمجتمعات المحلية	حاء -

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/8 و 17/26. وتقوم فيه المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كوميو بولي باري، بدراسة العلاقات المتبادلة بين الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث.

2 - وكما هو مبين في التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020 بشأن التعليم وإشراك الجميع، لا تزال الموارد والفرص التعليمية توزع على نحو غير متكافئ. ويقدر أن 258 مليوناً من الأطفال والمراهقين والشباب، أي 17 في المائة من المجموع العالمي، لا يرتادون المدارس. ولا يزال عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آخذاً في التزايد. وتتسبب مستويات متعددة من التمييز في حرمان التلاميذ من الحق في الحصول على التعليم إلى جانب أقرانهم أو في تلقي تعليم من نفس النوعية. وفي جميع أنحاء العالم، يقوم التمييز على نوع الجنس وبعُد المسافات ومقدار الثروة والإعاقة والانتماء العرقي واللغة والهجرة والتشريد والحبس والميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنسي والديانة وغير ذلك من المعتقدات والمواقف، مع ما أضافته أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من مستويات جديدة من الاستبعاد⁽¹⁾.

3 - ومن الصعب تقييم مدى رجوع سبب عدم إعمال الحق في التعليم إلى عدم ضمان الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المؤسسات التعليمية. وتُظهر البيانات المتاحة، وهي متباينة بين البلدان والمناطق، أن في حين يفتقر نحو 570 مليون طفل إلى خدمات مياه الشرب الأساسية في المدارس، فإن ما يقرب من 620 مليون تلميذ يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، في حين يفتقر 900 مليون لخدمات غسل اليدين⁽²⁾. ولا تزال خدمات الصحة والتعليم والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث دون تقييم على الصعيد العالمي. وتشير المعلومات والدراسات الاستقصائية كذلك إلى أن عدداً من الأطفال، ولا سيما الفتيات، لا يذهبون إلى المدرسة بسبب قلة فرص الحصول على المياه والوصول إلى المرافق الصحية والنظافة الصحية في البيئات التعليمية، بينما يعاني آخرون من أمراض متصلة بالمياه وخدمات الصرف الصحي تحول دون التحاقهم بالمدارس.

4 - وكما سبق أن أوضحت المقررة الخاصة، فإن أزمة كوفيد-19 أظهرت عمق الصلات والروابط القائمة بين حقوق الإنسان والحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي. وقد سلطت الأزمة الضوء على سوء الظروف في العديد من المدارس في جميع أنحاء العالم، وهي ظروف تشمل قلة المياه وخدمات الصرف الصحي أو انعدام القدرة على الحصول عليها، ونقص المعلومات والتدريب في صفوف المتعلمين والعاملين في مجال التعليم في ذلك الشأن (A/HRC/44/39، الفقرات 2 و 31 و 56). وينبغي

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Global Education (1) Monitoring Report 2020: Inclusion and Education – All Means All, (Paris, 2020), p. 4

United Nations Children's Fund (UNICEF) and World Health Organization (WHO), Drinking Water, (2) Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018 (New York, 2018), pp. 5-7. أعد هذا التقرير في إطار برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية الذي تضطلع به اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، وهما آليّة الأمم المتحدة الرسمية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقصدين 6-1 و 6-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

ألا تتعرض حقوق الإنسان الواجبة للأطفال وغيرهم من المتعلمين والموظفين، بما فيها الحق في الصحة والمياه والمرافق الصحية، للخطر في المؤسسات التعليمية.

5 - ومع قيام الدول بإعادة فتح المؤسسات التعليمية أو بالتخطيط لذلك، فإن المياه وخدمات الصرف الصحي ضروريان لضمان حقوق المتعلمين وأسرهم وحقوق الموظفين والمجتمعات عامة في التعليم والصحة.

6 - بيد أن نطاق هذا التقرير لا يقتصر على الأزمة الصحية الراهنة. فالمقررة الخاصة تشدد على أن بصفة أعم، وعلى أساس طويل الأجل، يقع على عاتق الدول واجب الحرص على أن المرافق التعليمية التابعة لها والمرافق التعليمية التي تديرها جهات فاعلة من غير الدول تفي بمعايير حقوق الإنسان. وبتعزيز الحق في التعليم، يمكن للدول أن تنهض في الوقت نفسه بحقوق الإنسان ذات الصلة. ويتطلب القيام بذلك فهما واضحا لأوجه التآزر بين الحق في التعليم وغيره من حقوق الإنسان.

7 - وتود المقررة الخاصة أن تغتنم فرصة الزخم الذي تولد عن الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار الجمعية العامة 292/64 وقرار مجلس حقوق الإنسان 9/15 في عام 2010، اللذين يعترفان بحقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، لتجدد التأكيد على تفاعلات تلك الحقوق مع الحق في التعليم. ويعرض هذا التقرير مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن تدابير بسيطة ومستدامة وقابلة للتطوير تركز على الطفل من أجل إعمال حقوق الطفل في المياه وخدمات الصرف الصحي، وهي تدابير تشمل المرافق والخدمات المدرسية ذات الصلة بالنظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث. ويمكن تكييف تلك المبادئ التوجيهية والتوصيات، التي تتناول أيضا أزمات مثل التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، كلما كان ذلك مناسباً للمؤسسات التعليمية الأخرى عموماً.

8 - واستناداً للمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم أثناء صياغتها لهذا التقرير من التعاون القيم الذي أبداه المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية، ومن آراء المقرر الخاص المعني بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. كما إن المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم عقدت أيضاً اجتماعاً للخبراء عبر الإنترنت في 29 حزيران/يونيه 2020. وهي تتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم فيه، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ما قدمته من دعم.

ثانياً - أوجه التآزر بين الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث

9 - يكتسي التعليم بالغ الأهمية بالنسبة لسلامة ورفاه المجتمع، سواء في أوقات الأزمات أو فترات الاستقرار. والتجارب الماضية في الأزمات البيئية والصحية لا تدع مجالاً للشك في ضرورة الحصول على التعليم الملائم باعتباره أداة للتأهب والوقاية وفعالية الإدارة والاستجابة أثناء الأزمات. وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات وحدهما لا يضمنان جودة الممارسات الصحية في غياب التنقيف الصحي الملائم⁽³⁾.

10 - فإمكانية الحصول على التنقيف بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تزود الأطفال في سن الدراسة بمهارات تدوم مدى الحياة، تمكنهم من إدماج ممارسات جيدة في مجال النظافة الصحية في

(3) UNICEF and WHO, "Hygiene baselines pre-COVID-19 UNICEF Regional Office for South Asia", 5 May 2020

حياتهم اليومية، وتجعلهم من عناصر التغيير في مجالات تتجاوز حدود مؤسساتهم التعليمية. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية، يؤثر سلباً على الحالة التغذوية للأطفال في سن الدراسة، لا سيما بسبب الإسهال وعدوى الديدان الطفيلية التي تنتقل عن طريق التربة، والاعتلال المعوي البيئي الناجم عن الابتلاع المتكرر لمسببات الأمراض⁽⁴⁾.

11 - ويُحتمل أن يثني نقص المراحيض أو سوء حالتها المتعلمين والعاملين في مجال التعليم عن الأكل أو الشرب بكميات كافية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مضاعفات صحية أو إلى التغيب عن الدراسة أو الانقطاع عنها. وقد بينت دراسة استقصائية أجريت في فرنسا أن شواغل الخصوصية أو الأمن والخوف من الوصم تسبب الخوف من استخدام المراحيض لما نسبته 14 في المائة من التلاميذ، في حين أن ما يقرب من نصفهم يعاني من آلام البطن بسبب عدم الذهاب إلى المراحيض⁽⁵⁾.

12 - وإن الافتقار إلى مواد مناسبة للنظافة الصحية أثناء فترة الطمث وإلى مراحيض تؤدي وظائفها، مخصصة لجنس واحد ومجهزة بمرافق للغسل وتغيير الملابس، يشكل حاجزاً كبيراً من حواجز البنى التحتية التي تقف أمام تعليم المراهقات وتواجه الإناث العاملات في المؤسسات التعليمية. ففي عام 2016، التحقت 335 مليون فتاة في جميع أنحاء العالم بمدارس ابتدائية وثانوية تفتقر لما يكفي من الماء والصابون لغسل اليدين، باعتبار ذلك جزءاً من إدارة نظافتهن الصحية أثناء فترة الطمث⁽⁶⁾. ويزيد ذلك الوضع من احتمال انتقال العدوى بسبب استخدام مواد غير صحية أثناء فترة الطمث.

13 - وتعتقد المقررة الخاصة أن تدخلات النظافة الصحية في المدارس يمكن أن تنقص بقدر كبير من حالات التغيب ذات الصلة بالإسهال والأمراض التنفسية وما إلى ذلك⁽⁷⁾. كما إن المراحيض المنفصلة المخصصة للفتيات في المدارس وتوافر منتجات ومرافق مناسبة للنظافة الصحية أثناء فترة الطمث تقلل من حالات التغيب ذات الصلة بالطمث في صفوف التلميذات المراهقات⁽⁸⁾.

14 - وعلى العموم، يؤثر نقص المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية على صحة المتعلمين والعاملين في مجال التعليم وعلى رفاههم وأدائهم، ويولد الإجهاد النفسي الاجتماعي المتصل بمشاكل الصرف الصحي. وقد يضطر المتعلمون والعاملون في مجال التعليم إلى اللجوء إلى التغوط في العراء وإلى عادات النظافة الصحية السيئة، مما يزيد مخاطر إصابتهم بالأمراض ذات الصلة بذلك ويعرضهم للعنف المرتبط بالتغوط في العراء، ولا سيما في حالة الإناث (A/HRC/33/49، الفقرات 26-31).

WHO, Improving Nutrition Outcomes with Better Water, Sanitation and Hygiene: Practical Solutions for (4) Policies and Programmes (Geneva, 2015), p. 8

.UNICEF and WHO, Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018, p. 52 (5)

(6) المرجع نفسه، الصفحة 26.

UNICEF, Water, Sanitation and Hygiene (WASH) in Schools: A Companion to the Child Friendly Schools (7) Manual (New York, 2012), pp. 34-35

Anja Benschaul-Tolonen, Garazi Zulaika, Marni Sommer and Penelope A. Phillips-Howard, "Measuring (8) menstruation-related absenteeism among adolescents in low-income countries", in The Palgrave Handbook of Critical Menstruation Studies, Chris Bobel and others, eds. (Palgrave Macmillan, 2020)

ثالثا - الإطار القانوني والمضمون المعياري

15 - إن ضمان الحق في التعليم باعتباره حقا للجميع في جميع مستويات التعليم من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي يتطلب تناول صلاته بحقوق الإنسان الأخرى، وذلك بناء على مبدأ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وبالمثل، لا يمكن تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة بمعزل عن غيرها، ولا بد من تطوير الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 4، المتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وفرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بالاقتران مع إجراءات تحقيق الهدف 3، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، والهدف 5، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف 6، المتعلق بحصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد كانت هذه الضرورة موضوع توصية رئيسية وردت في تقرير المقررة الخاصة السابق، أكدت فيها أن الاستجابة لأزمة كوفيد-19 يجب أن تكون استجابة متعددة الأبعاد والقطاعات، وأن من الضروري اتخاذ إجراءات على امتداد سلسلة الخدمات الاجتماعية الأساسية بكاملها، بما فيها التعليم والصحة والسكن والغذاء والعمالة (A/HRC/44/39)، الفقرة 84 ((ج)).

16 - وقد التزمت الدول بإعمال الحق في التعليم في العديد من المعاهدات والإعلانات والتوصيات العالمية والإقليمية الملزمة قانونا. وتشكل تلك الصكوك مجتمعة تعبيراً قانونياً مفصلاً جداً للالتزامات الدول بوجه خاص، باحترام وحماية وإعمال حق كل فرد في التعليم دون تمييز، على نحو ما تم تجميعه في التعليق العام رقم 13 (1999) الذي أدلت به اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التعليم (E/C.12/1999/10)، وفي مبادئ أبيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم. ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة في هذا السياق المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتان 13 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادتان 28 و 29 من اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 1960. وتذكّر المقررة الخاصة بأن الدول تبقى عليها التزاماتها باحترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله في جميع الظروف، بما في ذلك الحالات التي تشارك فيها جهات فاعلة من القطاع الخاص في التعليم؛ وبأن الحق في التعليم يجب أن يُكفل حتى في أوقات الطوارئ العامة والنزاعات المسلحة؛ وأن على الدول أن تكفل أن تكون جميع المؤسسات التعليمية، العامة والخاصة، شاملة للجميع وأن تكون جودتها كافية على الأقل. ويجب على الدول أيضا أن توفر التعليم العام المجاني بأعلى جودة ممكنة لكل فرد في نطاق اختصاصها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسرعة، وبأقصى ما يمكن من الموارد المتاحة لها (مبادئ أبيدجان، المبادئ 11 و 12 و 13 و 29).

17 - وعلى الرغم من أن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي لا يرد ذكره صراحة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه يجد أساسه القانوني في المادة 11 من ذلك الصك، المتعلقة بحق كل فرد في مستوى معيشي لائق، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وكذلك الحق في الحياة والكرامة الإنسانية (قرار مجلس حقوق الإنسان 9/15، الفقرة 3). أما المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل، المتعلقة بحق الأطفال في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، والمادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المتعلقة بحق المرأة في المناطق الريفية في التمتع بظروف معيشية ملائمة، فإنهما تدعمان أيضا حق الطفل والمرأة في الحصول

على المياه وخدمات الصرف الصحي، على التوالي. وفي عام 2002، اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقها العام رقم 15، الذي حددت فيه معايير الأعمال الكامل للحق في الماء. وينطبق محتوى التعليق العام رقم 15 أيضا فيما يتعلق بالحق في خدمات الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، أقرت الجمعية العامة في عام 2010 في قرارها 292/64 (الفقرة 1)، كما أقر مجلس حقوق الإنسان في قراره 9/15 (الفقرة 3)، بالحق في مياه الشرب المأمونة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الضرورية للتمتع الكامل بالحياة وبجميع حقوق الإنسان.

18 - ولا يؤدي إشراك جهات القطاع الخاص الفاعلة في المؤسسات التعليمية أو في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في البيئات التعليمية إلى إضعاف أو إلغاء التزامات الدول بأي شكل من الأشكال. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن يخضع ذلك الإشراك للرصد والتنظيم الصارمين. و مبادئ أبيدجان تتضمن توجيهات مفيدة في هذا الصدد. وتلاحظ المقررة الخاصة أيضا مع الارتياح اعتماد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الآونة الأخيرة للمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المياه في أفريقيا، التي تتضمن توصيات هامة بشأن مشاركة الجهات الفاعلة المنتسبة للقطاع الخاص في توفير خدمات المياه.

19 - وقد شددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الفقرة 6 من الوثيقة E/C.12/1999/10، مثلما شددت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم في جميع جوانب عملها (كالفقرة 14 من الوثيقة A/HRC/44/39 والمبدأ 14 وما يليه من مبادئ أبيدجان)، على أن التعليم، بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، يجب أن يكتسي السمات الأساسية المترابطة التالية: التوافر، وإمكانية الوصول، وإمكانية القبول، وقابلية التكيف. ولكل من هذه المضامين المعيارية تأثير على البنى التحتية اللازمة للمؤسسات التعليمية، بما فيها مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

20 - وتستخدم اللجنة عموماً هذا الإطار التحليلي في جميع التعليقات العامة التي تصور فيها المضمون المعياري للحقوق المكرسة في العهد، بما فيها الحق في الماء، مع بعض الاستثناءات، حسب الحقوق التي يتعلق بها الأمر. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن تعليقها العام رقم 15 (2002) بشأن الحق في الماء (E/C.12/2002/11) إشارة إلى إمكانية القبول في حد ذاتها، وإن كانت تلك إمكانية تظهر ضمن عناصر معايير أخرى وتم تطويرها فيما بعد، لا سيما في سياق عمل المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. ويشكل ذلك الإطار أداة مفيدة لامتنال عمليات الدول لالتزاماتها المتعلقة بالحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك التزاماتها الأساسية الدنيا.

21 - وتبين التطورات الواردة أدناه النهج الذي يُتخذ عادة فيما يتعلق بالحق في التعليم، كما تدمج عناصر التعليق العام رقم 15 وعمل المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي. ويُظهر النهجان (من وجهة نظر الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي)، عند الجمع بينهما، متطلبات قوية لضمان الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المؤسسات التعليمية.

ألف - التوافر

22 - يعني التوافر، من حيث الحق في التعليم، وجود مؤسسات وبرامج تعليمية قائمة بوظائفها بأعداد كافية في نطاق اختصاص كل دولة (E/C.12/1999/10، الفقرة 6 (أ)). وتلاحظ المقررة الخاصة أن

متطلبات أداء تلك المؤسسات والبرامج، وإن كانت تختلف باختلاف العوامل السائدة في أي سياق معين، فإن المتطلبات الأساسية تشمل توفير مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي المخصصة حسب نوع الجنس والمراعية للإعاقة، وخدمات النظافة الصحية الكافية، بما فيها التنظيف الصحي الملائم.

23 - وفيما يتعلق بالحق في الماء، يُفهم أن التوافر يعني إتاحة كميات كافية من مرافق وخدمات المياه لمجموعة من الاستخدامات الشخصية والمنزلية (E/C.12/2002/11، الفقرة 12). ويمكن توسيع نطاق تلك الاستخدامات لتشمل الشرب وإعداد الأغذية والصرف الصحي والنظافة الصحية الشخصية والتنظيف، إلى جانب مرافق من قبيل مختبرات المدارس وحدائقها.

24 - وفيما يتعلق بالحق في خدمات الصرف الصحي، فإن التوافر يعني ضمان العدد الكافي من مرافق الصرف الصحي القائمة بوظائفها والترتيبات اللازمة لتشبيد مرافق الخدمات وصيانتها وإدارة تقديمها للخدمات (A/70/203، الفقرة 7). فكلما انخفضت نسبة التلاميذ إلى المراحيض إلا وانخفض مستوى الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة.

25 - وتؤكد المقررة الخاصة الأهمية الحيوية لتوافر مراحيض منفصلة حسب نوع الجنس في البيئات التعليمية باعتبارها شرطا لضمان إمكانية الوصول للنساء والفتيات. بيد أن من الضروري أن تتم معالجة حالة المتعلمين والعاملين في مجال التعليم من مغايري الهوية الجنسية وغير الممثلين جنسانيا، مع مراعاة أن بعضهم قد يرى أن من المفيد أن تتاح لهم مرافق محايدة جنسانيا، في حين أنه قد يكون من المقبول في مجتمعات محلية أخرى أن يكتفي الأشخاص باستخدام المراحيض الذي يطمنون له (A/HRC/33/49، الفقرات 9 و 48 و 58). وأيا كان الحل، ينبغي اعتماده بمشاركة الأشخاص المعنيين، وينبغي ألا يؤثر إطلاقا بشكل سلبي على إمكانية وصول النساء والفتيات إلى المراحيض المخصصة حسب نوع الجنس.

26 - وفيما يتعلق بالنظافة الصحية، يعني التوافر أن المراحيض وخزانات المياه ومرافق إعداد الأغذية يجب أن تفي بشروط النظافة الصحية (A/70/203، الفقرة 21). ويعني توافر النظافة الصحية في المؤسسات التعليمية كذلك وجود أعداد كافية من منتجات النظافة الصحية ومرافقها وخدماتها، ووجود نظام قائم للتنظيف والصيانة المنتظمين.

باء - إمكانية الوصول

عدم التمييز

27 - يجب أن تكون جميع جوانب المؤسسات والبرامج التعليمية في متناول الجميع، دون أي تمييز صريح أو ضمني على أي أساس من الأسس التي يحظرها القانون الدولي لحقوق الإنسان (E/C.12/1999/10، الفقرة 6(ب)).

28 - ويشمل عدم التمييز هنا إتاحة إمكانية استخدام المرافق والخدمات المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في البيئات التعليمية للجميع، ولا سيما الأطفال والفتيات والنساء والمتنوعين جنسانيا ومغايري الهوية الجنسية وذوي الإعاقة، وغير ذلك من ذوي الظروف الخاصة. وينبغي تمكين الأفراد من استخدام المراحيض بطريقة تتفق مع الهوية الجنسية التي يختارونها (A/HRC/33/49، الفقرتان 9 و 48).

إمكانية الوصول المادي

- 29 - ينبغي توفير التعليم ضمن نطاق يتيح لجميع المستعملين إمكانية الوصول المادي المأمون، أي في مدارس الأحياء أو غيرها من المواقع الملائمة بقدر معقول (E/C.12/1999/10، الفقرة 6 (ب)).
- 30 - وفي السياق نفسه، يجب توفير مرافق وخدمات كافية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية أو ضمن نطاق يتيح لجميع المستعملين إمكانية الوصول المادي المأمون. ويجب أن تتوفر إمكانية الوصول على نحو موثوق وباستمرار إلى مرافق وخدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، (A/70/203، الفقرة 16).
- 31 - وينبغي ألا يكون الوقت المخصص لذهاب المستعملين إلى منابع المياه والتزود بها ثم العودة إلى الدراسة وقتا مفرطا في الطول أو المشقة، وينطبق الشيء نفسه على الوقت المستغرق في الذهاب إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية والعودة منها. ويجب أيضا أن تكون المرافق آمنة لجميع المستعملين، بمن فيهم الأطفال والفتيات والنساء وذوو الإعاقة وغيرهم من ذوي الظروف الخاصة الأخرى. وفي حال عدم توفير المرافق في المؤسسات التعليمية، ينبغي ألا يكون هناك خطر التعرض للأذى الجسدي عند الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة في ما جاور تلك المؤسسات.

إمكانية الوصول الاقتصادي

- 32 - ينبغي للدول أن ترصد أكبر قدر من الموارد المتاحة لها لتوفير التعليم الابتدائي المجاني، وينبغي لها أن تتيح التعليم المجاني تدريجيا في المرحلتين الثانوية والعليا. وقد دأبت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم على حث الدول على ضمان مجانية التعليم لا بإلغاء تكاليفه المباشرة مثل الرسوم فحسب، بل أيضا تكاليفه الخفية من كتب وزي مدرسي ونقل، لا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية من التعليم.
- 33 - لذا يجب أيضا إيلاء اهتمام خاص للتكاليف المباشرة والخفية للمياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها تكاليف النظافة الصحية، بالنسبة للمتعلمين في المؤسسات التعليمية على جميع المستويات. ويمكن أن تتصل تلك التكاليف بتشبيد المرافق وربطها بالشبكات وأسعارها وصيانتها وإدارتها، وبتخزين المياه ومعالجتها وإزالة حمأة الصرف الصحي، والتتقيف في مجال النظافة الصحية والعمل بها، ويشمل ذلك منتجات النظافة الصحية الخاصة بفترة الطمث (المرجع نفسه، الفقرة 18). ومن المهم أيضا أن تقدّم المنتجات والخدمات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مجانا في المدارس غير الرسمية، لأن تلميذات تلك المدارس من أقل التلميذات قدرة على تحمل تكاليفها (A/HRC/33/49، الفقرة 50).
- 34 - ولا يمكن اعتبار توفير مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بالمجان للأطفال البالغين سن الدراسة أمرا مجانيا أو ميسور الكلفة حقا إذا كانوا يقضون فترات طويلة من اليوم في طوابير من أجل الاستفادة من أي منها.
- 35 - وينطبق الأمر نفسه حين يتم التمييز ضد الفتيات أو الأطفال المنتمين للأقليات العرقية أو الأسر الفقيرة أو غير ذلك من الفئات الضعيفة أو المهمشة، وحين يُجبرون على قضاء ساعات إضافية في تنظيف مراحيض المدارس.

إمكانية الحصول على المعلومات

36 - تشمل إمكانية الوصول كذلك الحق في التماس المعلومات المتعلقة بقضايا المياه والصرف الصحي والحصول عليها ونقلها. ويرتبط ذلك بحق الأفراد والجماعات في المشاركة في عمليات صنع القرار التي قد تؤثر على حقوقهم في المياه وخدمات الصرف الصحي، إذ يجب أن يكون ذلك الحق جزءاً لا يتجزأ من أي سياسات عامة أو برامج أو استراتيجيات تتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي. وينبغي أن تتاح للأفراد والمجموعات إمكانية الحصول التام وعلى قدم المساواة على المعلومات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والبيئة المتاحة للسلطات العامة أو لأطراف ثالثة (E/C.12/2002/11، الفقرتان 12 و 48). ويصح النهج نفسه أيضاً من حيث الحق في التعليم (مبادئ أيبديجان، المبدأ 14(ب)).

37 - وفي سياق الأزمة المستمرة التي تُشكلها جائحة كوفيد-19، لا بد من معالجة المسائل المحيطة بفرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مؤسسات التعليم، بما في ذلك الأسباب الجذرية لقلّة تلك الفرص وتفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية، ولا بد من إجراء مناقشات بشأن كيفية التخفيف من حدتها بطريقة تشاركية. وتذكر المقررة الخاصة في هذا الصدد أن "الحرية الأكاديمية تشمل حرية الأفراد في أن يعبروا بحرية عن آرائهم في المؤسسة أو النظام الذي يعملون فيه، وفي أداء وظائفهم دون تمييز أو خوف من قمع من جانب الدولة أو أي قطاع آخر، وفي المشاركة في الهيئات الأكاديمية المهنية أو التمثيلية، وفي التمتع بكل حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والمطبقة على الأفراد الآخرين في نطاق الاختصاص نفسه" (E/C.12/1999/10، الفقرة 39). لذلك فإنّ المتعلمين والعاملين في مجال التعليم على السواء حرية التعبير عن شواغلهم بشأن المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية وحرية المطالبة بطروفي أفضل، على سبيل المثال.

38 - ومن أجل الحفاظ على الحق في التعليم، لا بد من إنكاء الوعي، باعتباره عنصراً من عناصر ذلك الحق، في صفوف المتعلمين والعاملين في مجال التعليم ولذو المجتمعات المحلية المجاورة عموماً، فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، ويشمل ذلك النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث.

جيم - إمكانية القبول

39 - يقع على عاتق الدول واجب وضع معايير دنيا للتعليم تكفل أن تكون برامجها، بما فيها المناهج الدراسية وأساليب التدريس، من حيث شكلها ومضمونها، ذات أهمية قائمة وملائمة ثقافياً وجيدة النوعية لكي تعتبر مقبولة لدى التلاميذ، ولدى الآباء والأمهات عند الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرة 6(ج)).

40 - وفيما يتعلق بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، فإن مفهوم إمكانية القبول يشمل شروطاً تقتضي أن يكون للمياه ما يمكن قبوله من لون ورائحة وطعم للاستخدامات الشخصية أو المنزلية (E/C.12/2002/11، الفقرة 12)، وأن تكون جميع المرافق والخدمات ملائمة ثقافياً، وأن تستوفي معايير مراعاة نوع الجنس والخصوصية واستدامة دورة الحياة (A/70/203، الفقرات 13 و 19 و 25).

41 - وينطوي إطار حقوق الإنسان على فهم شامل لاستدامة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بعبارات عامة تتجاوز القدرة على الأداء أو الموثوقية. وتتطلب الاستدامة ألا تمس الخدمات

بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أو بقدرة الأجيال المقبلة على إعمال حقوقها في المياه وخدمات الصرف الصحي (المرجع نفسه، الفقرة 36).

42 - وقد تؤثر أنواع الأدوات والتكنولوجيات المستخدمة على إمكانية القبول. وينبغي للمؤسسات التعليمية الواقعة في بيئات تشترط فيها الممارسات الثقافية والدينية غسل الأجزاء الحميمة من الجسم بالماء كجزء من ممارسات النظافة الصحية أن تحرص على امتلاك الأدوات والتكنولوجيات المناسبة لتلك الأغراض، كما ينبغي أن تكفل ذلك مؤسسات التعليم التي يلتحق بها المتعلمون المنتمون إلى أقليات تتبع تلك الممارسات. وتُفضّل التكنولوجيات التي تقلل من ملامسة البراز. وليس من المستغرب أن التلاميذ يرجح أن يستخدموا المراحيض الدافئة بدلاً من المراحيض البسيطة أو المراحيض التي تستخدم فيها الدلاء في المدارس. ففي جيبوتي، أفاد 76 في المائة من تلاميذ المدارس التي تتوفر فيها مراحيض دافئة أن من المرجح أن يذهبوا إلى المراحيض، مقارنة بنسبة 56 في المائة من تلاميذ المدارس التي توجد بها مراحيض بسيطة أو مراحيض تستخدم فيها الدلاء⁽⁹⁾.

43 - ويجب أن تتم معالجة إمكانية القبول الثقافي والديني مع إيلاء الاعتبار الواجب للموارد المالية والبيئية المتاحة والقدرة التقنية على التشغيل والصيانة وهدف الاستدامة. ويجب اعتماد نهج كلي يشمل الجميع ويضم كل حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الثقافية لجميع الأشخاص وحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

44 - وفي جميع الظروف، ينبغي أن يتاح للمتعلمين والعاملين في مجال التعليم ما يلزم من الدعم والفرص للمشاركة بفعالية في عملية صنع القرار وتصميم المرافق. فالحصول على المعلومات ومشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمعات المحلية الأوسع المرتبطة بالمدارس، خطوتان عمليتان في اتجاه تعزيز إمكانية القبول وضمان الاستخدام والصيانة السليمين والتصدي للممارسات الاجتماعية الثقافية السلبية وممارسات التحريم المتصلة بالصرف الصحي.

دال - قابلية التكيف

45 - يقع على عاتق الدول واجب الحرص على أن تتسم المؤسسات والبرامج التعليمية بالمرونة وأن تتكيف مع احتياجات التلاميذ في مختلف بيئاتهم الاجتماعية والثقافية المتنوعة، ومع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع برمته وفرادى المجتمعات المحلية (E/C.12/1999/10، الفقرة 6 (د)).

46 - وفي أعقاب عودة المؤسسات التعليمية التي أغلقت أثناء جائحة كوفيد-19 إلى فتح أبوابها تدريجياً، لا بد أن تكيف تلك المؤسسات برامجها، بما فيها المناهج الدراسية وأساليب التدريس وترتيبات الجلوس في الفصول الدراسية وغيرها من البنى التحتية، وذلك مثلاً بتحسين فرص الحصول على المياه ومنتجات النظافة الصحية من أجل ضمان السلامة. وعلى سبيل المثال، يمكن أيضاً تكييف مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تعمل باليد أو بالقدم لكي تستخدم حسب الاقتضاء.

⁽⁹⁾ UNICEF and WHO, Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018, p. 52

رابعاً - الانتهاكات المترابطة للحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي نتيجة لعدم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان

ألف - انعدام التشريعات وعدم اتساق السياسات

47 - عندما تخفق الدول في سن تشريعات ووضع سياسات لإعمال الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في بيئات التعليم العام والخاص، فإنها لا تفي بالتزامها بضمان الحق في التعليم. كما إن عدم اتساق القوانين والسياسات المتعلقة بالحق في التعليم من جهة، والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي من جهة أخرى⁽¹⁰⁾، يمكن أن يؤدي إلى حالات لا يتم فيها حفظ الحقوق.

48 - وفي العديد من البلدان، تشترك في المسؤولية عن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية مختلف مستويات الحكومة (الوطنية ودون الوطنية) ومختلف الوزارات والوكالات والإدارات الحكومية (A/73/162، الفقرة 19). وفي حين أن وزارة التعليم تتولى المسؤولية عموماً عن إدارة السياسات والبرامج الوطنية في مجال التعليم، فإن المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية تقع في كثير من الأحيان ضمن ولاية وزارة أو وزارات مستقلة أخرى تتولى المسؤولية عن الصحة والموارد المائية والصرف الصحي والزراعة والتجارة والتنمية الاقتصادية وشؤون المرأة والشباب أو غير ذلك، حسب الترتيب الإداري في كل بلد.

49 - ويؤدي ما ينجم عن ذلك من تعدد الأدوار والجهات الفاعلة وصكوك السياسات إلى تعقيد شؤون إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ويفضي إلى فجوات في المساءلة، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب الضعفاء والمهمشين من أفراد وجماعات.

50 - وبالمثل، عندما لا توجد أحكام قانونية واضحة بشأن التزامات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المؤسسات التعليمية، أو عندما لا تكون تلك الأحكام متاحة لتطلع عليها عامة الناس، يصبح من الصعب السعي إلى الإنفاذ والمساءلة. وينبغي للمحاكم الوطنية، التي يمكن أن تعزز الحق في التعليم على أساس الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والأحكام الدستورية ذات الصلة، كما فعلت المحكمة العليا في الهند على سبيل المثال، أن توافق على الفصل في القضايا التي تحدث فيها انتهاكات⁽¹¹⁾.

باء - عدم كفاية الموارد وسوء تحديد أهدافها

51 - لا ترصد دول كثيرة أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لها لضمان الإعمال التدريجي للحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي. وتشمل الموارد اللازمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، موارد مالية وموارد أخرى، مثل التكنولوجيات ورأس المال البشري والأراضي والمياه.

(10) Pedi Obani and Joyeeta Gupta, "Legal pluralism in the area of human rights: water and sanitation", in *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 11 (December 2014), pp. 63-70.

(11) N. L. Narasimha Reddy and R. Murali, *Conducting Integrity Assessments of WASH in Schools: Pilot Project* (Using the AWIS Methodology in Andhra Pradesh, India (Berlin, Water Integrity Network Association, 2015).

52 - وفي التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب الذي أجرته آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتنسيق كافة المسائل المرتبطة بالمياه العذبة والصرف الصحي (آلية الأمم المتحدة للمياه) عام 2020، لم تؤكد إلا نسبة 4 في المائة من البلدان أن لها موارد مالية كافية لتحقيق أهدافها الوطنية في مجال النظافة الصحية، ولم تشكل النظافة الصحية سوى نسبة 4 في المائة من الميزانيات الحكومية المخصصة للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية⁽¹²⁾. ونقل البيانات المتعلقة بتكاليف دورة حياة المياه والمرافق الصحية في مؤسسات التعليم على مختلف المستويات وبمقادير الموارد المخصصة لها حالياً.

53 - وتستفيد المدارس في بعض البلدان من أسعار خاصة للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مقارنة بالكيانات التجارية. كما إن وزارات التعليم تقدم في بعض البلدان إعانات لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمدارس التي ليس لها التمويل الكافي.

54 - وهنا أيضاً يتمثل جزء من التحدي في عدم اتساق مخصصات الميزانية المرسودة للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس فيما بين مختلف الكيانات الحكومية والمحلية المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما لا تراعي الحكومة المركزية في مخصصات ميزانيتها المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية.

55 - ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً من أن الدول، في حالات كثيرة جداً، لم تنشئ آليات قوية لرصد عمليات صرف وإنفاق الأموال المخصصة للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية من أجل منع الاختلاسات المالية وتعزيز المساءلة.

56 - وفي كثير من البلدان النامية، لا تتوافر المياه وخدمات الصرف الصحي المناسبة، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المدارس الخاصة، ولا سيما المدارس التي تخدم الفئات الضعيفة أو المهمشة.

جيم - عدم تحديد الأولويات أثناء الأزمات

57 - يجب ألا يتم التخلي عن الحق في التعليم خلال أزمات من قبيل جائحة كوفيد-19 (انظر [A/HRC/44/39](#)). ومن المتوقع أن الآثار الواسعة النطاق الناجمة عن الجائحة ستتمس إيرادات الحكومات وإنفاقها على خدمات اجتماعية من قبيل التعليم، وأنها ستقوض كذلك الطلب عليه، إذ ستواجه الأسر ضغوطاً متضاربة على مواردها وستعاني من عدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي⁽¹³⁾. وبسبب عدم كفاية مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، تتزايد مخاطر انتقال عدوى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مثلما تتزايد مواطن الضعف القائمة في كل منطقة بسبب الجائحة.

WHO, Hygiene: UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water Findings on (12) National Policies, Plans, Targets and Finance (Geneva, 2020), p. 6

UNESCO, "Anticipated impact of COVID-19 on public expenditures on education and implication for (13) UNESCO work", COVID-19 Education Response, Education Sector issue note No. 7.2 (Paris, April 2020)

58 - وترتبط بعض مواطن الضعف الناشئة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 أيضا بالطمث والفقر المرتبط بفتراته⁽¹⁴⁾ نتيجة لزيادة الطلب على الماء والصابون لغسل اليدين، مما قد يؤثر على كمية المياه المتاحة لتلبية احتياجات النظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المؤسسات التعليمية التي تعاني من ندرة المياه. فمن المرجح أن ينصب تركيز السياسات والبرامج على التدابير المباشرة الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كوفيد-19 وتحضير اللقاحات المضادة له وإدارة حالات الإصابة به. وقد يؤدي ذلك التركيز إلى إعطاء الأولوية في المدارس لتوفير إمكانية الحصول على خدمات المياه والنظافة الصحية فقط، وإلى تهميش المسائل ذات الأهمية نفسها المتعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، ما لم تبذل جهود سياساتية مدروسة من أجل إدماج تلك المسائل في جميع جوانب التخطيط الإنمائي وسياسات التنمية أثناء فترة الجائحة وفيما بعدها.

59 - وعندما لا تكون للمدارس نظمها الخاصة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فإنها تضطر أحيانا إلى الاعتماد على النظم المتاحة في المدن والقرى المحيطة بها. وفي حالات ندرة المياه، يُستبعد المتعلمون والعاملون في مجال التعليم أحيانا من الوصول إلى الموارد المائية المتاحة كوسيلة من وسائل فرض حصص محددة عليها وحفظها، مما يعرضهم للمخاطر.

دال - عدم كفاية الرصد

60 - هناك فجوة كبيرة في البيانات المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في البيئات العامة مثل المدارس. وتُصنّف البيانات المتاحة بشكل رئيسي على أساس العوامل المكانية، مثل كونها تتعلق بالمناطق الحضرية أو الريفية، دون مراعاة التفاوتات الإضافية بين الأشخاص التي تؤثر على الأفراد والجماعات في حالات الضعف أو التهميش.

61 - وترصد نظم المعلومات الوطنية المخصصة لإدارة شؤون التعليم مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية⁽¹⁵⁾. وعلى العموم، ترصد تلك النظم خمسة معايير للمياه (هي أداؤها لوظيفتها وقربها وكمياتها ونوعيتها وإمكانية الوصول إليها)؛ وخمسة معايير لمرافق الصرف الصحي (هي أداؤها لوظيفتها وعددها ونوعيتها وإمكانية الوصول إليها وملاءمتها لنوع الجنس)؛ وثلاثة معايير للنظافة الصحية (هي أداؤها لوظيفتها واستخدام الصابون أو الرماد فيها والتتقيف بشأنها). أما من الناحية العملية، فإن أكثر معايير المياه رسدا هو معيار النوعية، ولكنه أقل المعايير رسدا فيما يتعلق بمرافق الصرف الصحي. ويعد أداء مرافق غسل اليدين لوظيفتها أكثر معايير النظافة الصحية رسدا⁽¹⁶⁾. ولا يتم قياس إمكانية القبول ضمن تلك المعايير.

62 - وهناك أيضا تباينات في تعريف المؤشرات المستخدمة في نظم الرصد الوطنية. فعلى سبيل المثال، في دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية في إطار برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية، أفادت الهند بأن 29 في المائة

(14) يعني الفقر المرتبط بفترات الطمث في نفس الآن عدم القدرة على تحمل تكاليف مواد النظافة الصحية اللازمة أثناء فترة الطمث وسوء فهم الطمث وما يتصل به من أمور النظافة والصحة.

(15) UNESCO, "Why we need effective education management information systems", 10 April 2018

(16) UNICEF, Advancing WASH in Schools Monitoring (New York, 2015)

من المدارس بها مرحاض يمكن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الوصول إليه، في حين أن نسبة المدارس التي بها مرحاض له منحدرٌ وممسكٌ يدوي على الأقل لا تبلغ إلا 14 في المائة، وفي حين أن نسبة المدارس التي بها مرحاض له باب واسع يسمح بدخول الكراسي المتحركة وتوجد بداخله بنية داعمة لا تتعدى 6 في المائة. أما بيرو، فهي من جانبها تُعرّف المرحاض الذي يمكن الوصول إليه بأنه مرحاض به ممسكٌ يدوي داعم ومساحة خالية من الحواجز تسمح للكرسي المتحرك بالدوران، في حين يشترط تعريف طاجيكستان وجود مرحاض منفصل للتلاميذ ذوي الإعاقة⁽¹⁷⁾.

63 - وكثيرا ما يفقر المتعلمون والعاملون في مجال التعليم إلى مبادئ توجيهية وآليات واضحة لتوجيه شكاوهم بشأن المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية. كما إن آلية معالجة حالات عدم الرضا عن المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها الشكاوى المقدّمة في المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات بشأن الخدمات ذات الصلة بالنظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث هي أيضا آلية تقع في منطقة رمادية.

هاء - سوء تصميم المرافق وعدم ملاءمة مواقعها وصيانتها

64 - عندما تستبعد عملية تصميم مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية واختيار التكنولوجيات ذات الصلة بها المخصصة للمؤسسات التعليمية مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في حالات الضعف أو التهميش، الذين لا يتمتعون بالخدمات أو الذين تقل الخدمات المتاحة لهم، فإن الأرجح أن شروط التوافر وإمكانية الوصول والقبول والتكيف اللازمة لإعمال الحق في التعليم لن تحظى بالاحترام.

65 - وإذا كانت القدرة المحلية على الصيانة منخفضة أو منعدمة، فإن المرافق تتعرض للتلف والهجر بسرعة، مما يعرض المستعملين للتلوث. ويساور المقررة الخاصة القلق أيضا إزاء الحالات التي يتم فيها إغلاق مرافق تؤدي وظائفها تقاديا لتلوثها أو تلفها، فلا يمكن استخدامها نتيجة لذلك. وتشدّد المقررة الخاصة أيضا على أن حرمان عمال الصرف الصحي من الأجور المنصفة وإجراءات حماية العمالة ومن مواد وأدوات التنظيف المناسبة يشكل خرقا للالتزامات الدول بضمن الحق في العمل والحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، على النحو المنصوص عليه في المادتين 6 و 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

66 - وفي بعض البلدان النامية، تشترك المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية الأوسع في عدد محدود من مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويعرّض ذلك التشارك التلاميذ والمرافق على حد سواء لمخاطر متنوعة، على نحو ما يحدث مثلا في بعض البيئات الريفية، التي تُستخدم فيها المباني المدرسية غير المسيجة لأغراض الاجتماعات والاحتفالات العامة، أو التي يدخل فيها أفراد المجتمع المحلي المباني المدرسية لاستخدام مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المتاحة بسبب عدم توافرها في الأماكن العامة القريبة، مثل الأسواق والحدايق.

67 - وقد حظرت الحكومات دون الوطنية في أجزاء من نيجيريا على المجتمعات المحلية الأوسع استخدام مباني المدارس العامة لإقامة المناسبات الاجتماعية كوسيلة لحماية البنى التحتية لتلك المدارس. بيد

(17) UNICEF and WHO, Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018, pp. 44-45

أن المقررة الخاصة تشدد على ضرورة اتباع نهج أكثر شمولاً مع مراعاة حقوق المجتمعات المحلية الأوسع نطاقاً في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

68 - ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً إزاء الحالات التي توجد فيها المرافق والخدمات القائمة في مواقع لا يمكن الوصول إليها دون المخاطرة بالسلامة الشخصية، أو مواقع نائية تنثني عن استخدامها، أو مواقع لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها بأمان. وتشير اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في التقرير الذي أُعد في إطار برنامج الرصد المشترك إلى أن في 11 بلداً من أصل 18 بلداً لها بيانات عن إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في المدارس، لا توجد مرافق يسهل الوصول إليها على ذوي الإعاقة إلا في أقل من 25 في المائة⁽¹⁸⁾. وفي أثيوبيا في عام 2016، لم تكن مرافق غسل اليدين التي يمكن للأطفال الصغار الوصول إليها بسهولة متاحة إلا في مدرسة واحدة من كل 10 مدارس، وعلى الرغم من وجود مرافق في 9 مدارس من كل 10 مدارس ابتدائية، فإن أقل من نصفها مرافق يسهل على الأطفال الصغار الوصول إليها⁽¹⁹⁾.

69 - وعلى العموم، ينبغي أن يتناول تصميم المشاريع وتحديد مواقعها وسبل صيانتها الشواغل المتعلقة بكامل دورة الاستدامة⁽²⁰⁾.

واو - التمييز ضد الفئات التي تعاني من الضعف أو التهميش

70 - كثيرا ما يتقاطع الافتقار إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق وخدمات النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، مع أشكال متعددة من عدم المساواة المتصلة بالفقر أو الأصل العرقي أو الهوية الجنسانية أو السن أو الإعاقة أو مستوى التعليم أو الموقع الجغرافي، وكثيراً ما يؤدي إلى تفاقم تلك الأشكال.

71 - وعلى العموم، تتاح لتلاميذ المناطق النامية فرص أقل من نظرائهم في المناطق المتقدمة النمو من حيث الاستفادة من مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس. وفي كثير من البلدان الفقيرة، تقتصر معظم المدارس الابتدائية إلى أبسط مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية⁽²¹⁾. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يستفيد نحو 45 في المائة من المدارس من إمدادات أساسية بالمياه، في حين أن في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، تستفيد نسبة 78 في المائة من إمدادات أساسية بالمياه الأساسية، وتوجد في 81 في المائة منها مرافق للصرف الصحي، وتتوافر مرافق أساسية لغسل اليدين في 69 في المائة⁽²²⁾. وبالمقارنة مع ذلك، تتوافر مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية أو المراحيض المخصصة لجنس واحد ومرافق غسل اليدين الأساسية في 100 في المائة من

(18) المرجع نفسه، الصفحة 44.

(19) المرجع نفسه، الصفحة 45.

Jeske Verhoeven, Erma Uijtewaal and Ton Schouten, Experiences with Sustainability Instruments: Clauses, Checks and Compacts for Ensuring WASH Services (The Hague, International Reference Centre on Community Water Supply, 2015), p. 12

UNESCO, Global Education Monitoring Report 2020: Inclusion and Education – All Means All (see footnote 1), p. 285

(22) المرجع نفسه، الصفحة 284.

المدارس الابتدائية في أوروبا، وتوجد مرافق أساسية لغسل اليدين في 100 في المائة من المدارس الابتدائية في أمريكا الشمالية⁽²³⁾.

72 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية المدارس الريفية من حيث خدمات مياه الشرب الأساسية أقل من تغطية المدارس الحضرية⁽²⁴⁾. ففي ليبيا، توجد تفاوتات كبيرة من حيث إمكانية الوصول إلى مرافق إدارة النظافة الصحية أثناء فترة الطمث بين المقاطعات وبين المدارس العامة والخاصة والمدارس الواقعة في المناطق الريفية والواقعة في المناطق الحضرية⁽²⁵⁾.

73 - وعلى العموم، تكون إمكانية الاستفادة من مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مدارس ما قبل المرحلة الابتدائية والمدارس الابتدائية أسوأ من إمكانية الاستفادة منها في المدارس الثانوية⁽²⁶⁾، في حين أن الأمراض ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تشكل سببا رئيسيا لوفيات المواليد دون سن الخامسة في البلدان النامية.

74 - ولا يضع معظم المؤسسات التعليمية في البلدان النامية الاعتبار لذوي الإعاقة من المتعلمين والعاملين في مجال التعليم عند تصميم الفصول الدراسية ومرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

75 - ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية الأخرى في المؤسسات التعليمية في التمييز ضد الفتيات أو الأطفال المنحدرين من الأقليات العرقية أو الأسر المعيشية الفقيرة أو غير ذلك من الفئات الضعيفة أو المهمشة باستغلالهم في جلب المياه أو تنظيف المرافق وصيانتها، بما في ذلك إدارة حمأة البراز. ويؤثر الكثير من الفتيات أيضا بجلب المياه أو إرواء الحيوانات الصغيرة قبل الذهاب إلى المدرسة، وذلك على حساب حقهن في التعليم.

76 - وتتسأ أوجه عدم المساواة على أساس نوع الجنس في ارتباط بالافتقار إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة للمستعملين المتنوعين جنسانيا. وعلى وجه الخصوص، تتضرر الفتيات والنساء بشكل غير متناسب من استخدام مرافق الصرف الصحي المشتركة التي لا تفصل بين الذكور والإناث. ويشكل عدم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لدعم الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث مصدر قلق كبير. والمقررة الخاصة تشدد على أهمية التأكد من أن النساء والفتيات قادرات على الذهاب إلى المدارس أثناء فترة الطمث مع استمرار تمتعهن بالسلامة والكرامة والخصوصية.

77 - وقد اتضح أن الفتيات اللواتي يعانين من أوضاع الضعف أو التهميش في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء يعانين أيضا من أوجه قصور متنوعة في الإلمام بأمور الطمث، ومن عدم القدرة على تحمل تكاليف مواد النظافة الصحية الطمثية، ومن الإحراج والتغيب عن الأنشطة المدرسية أثناء فترة الطمث. وفي دراسة استقصائية شملت النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 14 و 21 سنة في المملكة المتحدة، أفادت نسبة 49 في المائة منهن بأنهن تعيبن عن الدراسة طوال يوم كامل بسبب الطمث، وذكرت

(23) المرجع نفسه، الصفحة 391.

(24) UNICEF and WHO, Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018, p. 34.

(25) المرجع نفسه، الصفحة 51.

(26) المرجع نفسه، الصفحة 32.

59 في المائة منهم أنهم اخترعوا كذبة لتبرير تغييرهن، واعترفت 14 في المائة من المجيبات بأنهن لم تفهمن ما كان يحدث في بداية أول فترة طمث في حياتهن، وأفادت 26 في المائة منهم بأنهن لم يعرفن ما يجب عليهن القيام به عندما بدأ طمثهن، وأفادت 10 في المائة بأنهن لم تقدرن على تحمل تكاليف مواد النظافة الصحية⁽²⁷⁾.

78 - وفي العديد من الممارسات الثقافية، يتم وصم الطمث وغيره الوظائف الفيزيولوجية المرتبطة بالصحة والنظافة الصحية أو يتم استهداف المتنوعين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية من الأطفال أو الكبار. وفي كثير من الأحيان، يؤدي ذلك الوصم إلى الاعتداء أو التمر أو الإهانة من جانب تلاميذ آخرين، وإلى الالتباس بشأن المرافق التي يتعين على مغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنس من الأطفال استخدامها.

79 - وقد بينت دراسة أجريت حديثاً عن إدارة النظافة الصحية الطمثية في النيجر⁽²⁸⁾ أن النساء والفتيات يعانين خلال فترة الطمث من عدد من القيود ذات الصلة بالممارسات الدينية والتغذية والنشاط الجنسي، في حين أن الرجال والفتيان لا يُبدون إلا القليل من الاهتمام بذلك ولا يقدمون أي مساعدة فيه. وتعزز تلك المعاناة ضرورة اتباع نهج شامل جنسانياً يراعي جميع الأنواع الجنسية في تصميم وتنفيذ تدخلات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية.

80 - وفي حالات عدم كفاية خدمات المياه كماً أو نوعاً في المؤسسات التعليمية، يضطر معظم التلاميذ إلى جلب مياه الشرب من منازلهم حيثما أمكن. وتبلغ نسبة التلاميذ الذين يجلبون مياه الشرب إلى المدارس من منازلهم 89 في المائة في جزر سليمان و 31 في المائة في دولة فلسطين⁽²⁹⁾.

81 - وفي حين أن جلب المياه من المنزل قد يكون ممكناً بالنسبة للتلاميذ الذين يقضون نهارهم في المدارس والذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة في منازلهم، وفي حين أنه يوصى به كتدبير تدريجي لتحسين إمكانية الحصول على المياه، يظل من واجب المؤسسات التعليمية أن تضمن حصول التلاميذ على ما يكفي من مياه الشرب المأمونة طوال اليوم أثناء وجودهم في المدرسة. وفيما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة الصحية، يجب أن يعتمد التلاميذ بشكل أساسي على المرافق الموجودة في مواقع المدارس، ولا يجوز أن يتوقع منهم أن يعودوا إلى منازلهم كلما أرادوا الذهاب إلى المراض أثناء ساعات الدراسة.

Plan International (United Kingdom), "Plan International UK's research on period poverty and stigma", 20 (27) December 2017.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and Water Supply and Sanitation Collaborative Council, Menstrual Hygiene Management: The Experience of Nomadic and Sedentary Populations in Niger (2017) (https://www.communityledtotalsanitation.org/sites/communityledtotalsanitation.org/files/MHM_Niger.pdf)

UNICEF and WHO, Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018, p. 19 (29)

خامسا - مبادئ توجيهية

82 - لقد وضعت أهم الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها منظمة الصحة العالمية⁽³⁰⁾ واليونيسيف⁽³¹⁾ والحكومات المركزية والمحلية، معايير ومبادئ توجيهية وطنية ودولية. وتتضمن تلك المعايير والمبادئ إرشادات مفيدة.

83 - وتشدد المقررة الخاصة على أن إطار حقوق الإنسان في حد ذاته يعرض نهجا تكميليا مختلفا، لأنه ليس إطارا آمرا - فهو لا يشير، على سبيل المثال، إلى عدد لترات المياه التي يحتاج إليها لكل شخص - بل هو إطار يشدد بدلا من ذلك على ضرورة اتباع نهج مكيف لكل سياق يراعي الظروف الخاصة لأصحاب الحقوق الفردية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية السائدة.

84 - ويتضمن إطار حقوق الإنسان كذلك الحد الأدنى من الواجبات الأساسية الواقعة على عاتق الدول بأن تكفل الوفاء، على أقل تقدير، بالمستويات الأساسية الدنيا من كل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽³²⁾. وتلك واجبات لها أثر فوري، وعلى الدول أن تثبت أنها تبذل كل جهد ممكن لاستخدام أكبر قدر من الموارد المتاحة لها في محاولة للوفاء بها على سبيل الأولوية⁽³³⁾.

85 - وتبين اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الفقرة 57 من تعليقها العام رقم 13 (1999) بشأن الحق في التعليم (E/C.12/1999/10)، عددا من الالتزامات الأساسية الدنيا، منها على وجه الخصوص اعتماد وتنفيذ استراتيجية تعليمية وطنية يجب أن تتضمن، في رأي المقررة الخاصة، خططا تتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في البيئات التعليمية. وفي الفقرتين 37 و 38 من تعليقها العام رقم 15 (2002) بشأن الحق في المياه (E/C.12/2002/11)، تحدد اللجنة تسعة التزامات أساسية. ورغم أن اللجنة لا تشير صراحة إلى الصرف الصحي والنظافة الصحية، فإن تطور هذين الحقين كان مماثلا لتطور الحق في الماء، ويمكن النظر إليهما باعتبارهما يفرضان التزامات قانونية أساسية مماثلة على الدول.

86 - وتشدد المقررة الخاصة على ضرورة مراعاة الالتزامات الأساسية الدنيا وشروط التوافر وإمكانية الوصول وإمكانية القبول والقابلية للتكيف، وضرورة اتباع نهج مكيف لكل سياق في صياغة المبادئ التوجيهية الوطنية والدولية المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية. وينبغي أن تنطبق تلك المبادئ التوجيهية على المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على السواء.

John Adams and others, eds., Water, Sanitation and Hygiene Standards for Schools in Low-cost Settings (30) (Geneva, WHO, 2009).

UNICEF, Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Guidelines for Lebanon – Setting Standards Ensuring Children’s Health (2011); and Guidance on Menstrual Health and Hygiene (New York, 2019) (31).

التعليق العام رقم 3 (1990) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف (E/1991/23، المرفق الثالث، الفقرة 10). (32)

(33) المرجع نفسه، الفقرتان 1 و 10.

ألف - نوعية المياه

- 87 - فيما يتعلق بالنوعية، يجب أن تكون المياه الصالحة للشرب وإعداد الأغذية والنظافة الصحية الشخصية والتنظيف مياهاً مأمونة للاستخدام المقصود. ومن المهم الحرص على معالجة مياه الشرب والتأكد من خلوها مما قد يحول دون استهلاكها من مذاق أو رائحة أو لون (E/C.12/2002/11، الفقرة 12).
- 88 - ومن منظور حقوق الإنسان، من المهم أيضاً أن يتم النظر في السياق المحلي وكل الظروف الخاصة التي يعيشها المتعلمون والعاملون في مجال التعليم، وفي الطرق التي تؤثر بها على الاحتياجات الشخصية من حيث معايير جودة المياه.

باء - كمية المياه

- 89 - ينبغي أن تكون مياه الشرب الكافية متاحة بشكل موثوق ومستمر للشرب وإعداد الأغذية والنظافة الصحية الشخصية والتنظيف وتشغيل مرافق الراحة اللازمة للتعليم. وتتص المبادئ التوجيهية القائمة⁽³⁴⁾ على كميات أساسية وإضافية من المياه لمختلف الاستخدامات الشخصية والعامة في المدارس.
- 90 - وعند وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بكميات المياه في المؤسسات التعليمية، من المهم مرة أخرى أن تتم مراعاة السياق المحلي وكل الظروف الخاصة التي يعيشها المتعلمون والعاملون في مجال التعليم، والطرق التي تؤثر بها على الاحتياجات الشخصية من حيث كمية المياه. ومن المهم أيضاً أن تتم مراعاة كمية المياه اللازمة لتشغيل المرافق الضرورية وإلقاء الدروس. فعلى سبيل المثال، يحتمل أن تستلزم مختبرات المدارس والحصص التطبيقية في مواد دراسية من قبيل الغذاء والتغذية والعلوم الزراعية والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والفنون الجميلة والتطبيقية كميات إضافية متفاوتة من المياه.
- 91 - وعند تقديم الخدمات، ينبغي إعطاء الأولوية للمؤسسات التعليمية التي لا تتوفر لها فرص كافية للحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. فإطار حقوق الإنسان يشترط التحسين التدريجي لمستويات الخدمات⁽³⁵⁾ وبذل جهود متواصلة للقضاء على أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات بين مختلف فئات السكان. وينبغي أيضاً أن تتم مراعاة الحاجة المتزايدة إلى غسل اليدين وغيره من ممارسات النظافة الصحية من أجل الوقاية من انتقال عدوى الأمراض عند تحديد القدر الأدنى من كميات المياه اللازمة لتهيئة بيئة تعليمية آمنة.

جيم - مرافق المياه وإمكانية الوصول إليها

- 92 - ينبغي توفير ما يكفي من نقاط التزود بالمياه ومرافق استخدامها في المؤسسات التعليمية من أجل التمكين من الحصول على المياه واستخدامها بسهولة للشرب وإعداد الأغذية والنظافة الشخصية والتنظيف وتشغيل وسائل الراحة.

(34) Adams and others, eds., Water, Sanitation and Hygiene Standards for Schools in Low-cost Settings, p. 18. and UNICEF, Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Guidelines for Lebanon – Setting Standards .Ensuring Children's Health, p. 25

(35) يرد تقييم لأهم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من منظور حقوق الإنسان في الوثيقة A/70/203.

93 - وينبغي تشييد المرافق على النحو المناسب، مع مراعاة السياق المحلي واحتياجات المستعملين وأفضلياتهم. وينبغي أن تكون المرافق أيضا كافية لجميع المستعملين وأن يسهل عليهم الوصول إليها بأمان، ويشمل ذلك المستعملين الذين يعيشون في أوضاع هشة بسبب التقدم في السن أو نوع الجنس أو الإعاقة أو غير ذلك من الظروف الخاصة. وإذ تضع المقررة الخاصة في اعتبارها أن على الدول أن تقي تدريجيا بالتزاماتها بتوفير التعليم العام المجاني على جميع المستويات بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسرعة، فإنها تشدد على ضرورة إتاحة إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية مجانا في جميع المؤسسات التعليمية.

94 - وعلاوة على ذلك، يجب وضع علامات واضحة على المرافق من أجل تحسين إمكانية رؤيتها، ويجب أن تتم صيانتها بشكل آمن ومنظم من أجل ضمان موثوقية واستمرار الخدمات.

دال - المراحيض

95 - ينبغي أن تكون المراحيض الكافية والميسرة والخاصة والأمنة والنظيفة والمناسبة للسن ونوع الجنس والجوانب الثقافية في متناول جميع المتعلمين والعاملين في مجال التعليم بشكل موثوق وباستمرار.

96 - وينبغي في كل الأوقات ضمان إمكانية وصول النساء والفتيات إلى مراحيض تفصل بين الجنسين. ولا بد من تناول حالات مغايري الهوية الجنسية وغير الممثلين جنسانيا من المتعلمين والعاملين في مجال التعليم بضمأن أن لهم القدرة على الوصول إلى مرافق محايدة جنسانيا و/أو ضمان احترام حقوق الأفراد في استخدام المراحيض بطريقة تتفق مع هويتهم الجنسية المختارة.

97 - وعند اتخاذ القرارات بشأن النسب الملائمة من التلاميذ إلى المراحيض، ينبغي أيضا أن تتم مراعاة عوامل من قبيل السن ونوع الجنس والإعاقة، التي تفرض شروطا وظيفية محددة.

98 - وينبغي كذلك أن تتيح المراحيض إمكانية الاستخدام الصحي وسهولة التنظيف، وينبغي تنظيفها بانتظام بعد كل استخدام، وليس الاقتصار على ذلك أثناء فترات الاستراحة الاعتيادية. أما مهام التنظيف الإضافية التي تتفد مثلا أثناء الأزمات الصحية مثل أزمة جائحة كوفيد-19، فيحتمل أن تستلزم استخدام مزيد من العمال وتكليفهم بتنظيف المراحيض، وذلك حسب أعداد السكان ووتيرة استخدام تلك المرافق.

99 - وعند الافتقار إلى ما يكفي من خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، فإن ترتيبات العيش الجماعي في المدارس الداخلية تزيد بقدر كبير في مخاطر انتقال عدوى الأمراض المتصلة بالمياه والصرف الصحي وعدوى الفيروسات، ويجب أن تتم معالجتها بعناية خاصة.

هاء - النظافة الصحية

100 - ينبغي تشجيع الاستخدام والصيانة الصحيحين لمرافق المياه والصرف الصحي ورفع الوصم عن الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث عن طريق استدامة وتعزيز التنقيف الصحي. ويتم استخدام المياه ومرافق الصرف الصحي إلى حد ما كموارد لتحسين سلوكيات النظافة الصحية، تماما كما يمكن أن ينهض التنقيف في مجال النظافة الصحية وتعزيزها بالاستخدام السليم للمياه ومرافق الصرف الصحي.

101 - وتكتسي إمكانية الحصول على المعلومات أهمية كبيرة. والتنقيف في مجال النظافة الصحية وتعزيزها يتحان وسيلة لضمان استعادة أصحاب الحقوق منها. ويجب أن تظهر في مواقع استراتيجية في

الفصول الدراسية والمراحيض ومناطق الترفيه مواد المعرفة الصحية، بما فيها العلامات التي تشير إلى أماكن وجود المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، والملصقات التي توضح آداب المراحيض، ونصائح للوقاية من انتقال أمراض مثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتوعية بشأن الصحة الطمئية والأمور الصحية المرتبطة بها، والدعم الذي يمكن للجميع تقديمه للإناث أثناء فترة الطمث. ويجب أن يتم إنتاج تلك المواد بلغات وأشكال متنوعة، منها الرسوم التوضيحية البسيطة والفقرات السمعية والكتابة بطريقة برايل، وذلك ضماناً لإمكانية الوصول للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

102 - وينبغي استكشاف خيارات التنقيف في مجال النظافة الصحية التي تتجاوز تعميم آداب النظافة، وهي خيارات يمكن أن تشمل حفظ المياه وغير ذلك من وسائل التنقيف في مجال النظافة الصحية، ومنها تلقينها كمادة مستقلة أو كمادة تركز على الفتيات فقط. وعلى سبيل المثال، يمكن إدماج مسائل التنقيف في مجال النظافة الصحية في مواد أخرى تدرس في كل فصل وفي الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية للمتعلمين.

103 - وفي سياقات الأزمات الصحية، مثل أزمة جائحة كوفيد-19، ينبغي أن يتم بشكل منهجي تشجيع سلوكيات النظافة الصحية التي يوصى بها - بما في ذلك غسل اليدين بانتظام، وتنظيف المساحات السطحية، ومراعاة قواعد التباعد البدني المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الصحية، والتخلص الآمن من نفايات النظافة الصحية، والاستخدام الصحيح للمرافق وصيانتها - في صفوف المتعلمين والعاملين في مجال التعليم قبل إعادة فتح المؤسسات التعليمية وخلال حصص الدراسة.

واو - الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث

104 - ينبغي توفير ما يكفي من المواد الممتصة ومرافق النظافة الصحية الطمئية المناسبة ثقافياً والتي يسهل الوصول إليها وتوفر الخصوصية وتتسم بالأمان والنظافة، وإتاحتها للمتلمات والعاملات في مجال التعليم في جميع الأوقات.

105 - وينبغي أن تتناول المناهج التعليمية التنقيف في مجال الصحة الطمئية والنظافة الصحية وما يتصل بهما من تغيرات فيزيولوجية تحدث في أجسام المراهقات، وينبغي تدريب المستشارين الصحيين العاملين في المدارس على تقديم الإرشادات الدقيقة في الوقت المناسب لأطفال المدارس والمتعلمين الصغار على وجه الخصوص. وينبغي تنظيم أنشطة التعلم وحلقات العمل التي يقودها المتعلمون للمساهمة في رفع الوصم عن الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في البيئات التعليمية.

106 - وينبغي توفير مواد مجانية أو مدعومة للنظافة الصحية الطمئية للفئات التي تعاني من أوضاع الضعف أو التهميش من أجل الوقاية من الفقر المرتبط بفترة الطمث. وينبغي توفير مهنيين مختصين مدربين ليقدموا الخدمات الصحية والدعم للمتلمات والعاملات في مجال التعليم اللواتي تواجهن صعوبات أثناء فترة الطمث.

زاي - التنظيف والصرف الصحي والتخلص من النفايات

107 - ينبغي الحفاظ على نظافة وسلامة البيئة التعليمية، بما فيها الفصول الدراسية والمختبرات، وكذلك الأجزاء الأخرى من المؤسسات التعليمية، مثل المطابخ والمكاتب والمناطق الترفيهية. ولا يشمل الصرف

الصحي توفير المرافق فحسب، بل يشمل كذلك المعالجة الآمنة لنفايات الصرف الصحي ومياه المجاري وإزالتها من المرافق، وهو أمر ضروري أيضا لحفظ نوعية المياه (A/68/264، الفقرة 27).

108 - وحيثما تقتصر المؤسسات التعليمية إلى المياه المتدفقة عن طريق الأنابيب، وتستخدم الدلاء والأطباق لإعداد أماكن لغسل اليدين، ينبغي وضع الترتيبات اللازمة لضمان التخلص من مياه الصرف الصحي بسرعة وأمان كي لا تزيد في مخاطر انتقال الأمراض.

حاء - إعداد الأغذية وتخزينها

109 - حيثما يتم طهي الطعام أو تقديمه في المؤسسات التعليمية، من المهم ضمان التخزين والإعداد الآمنين لتقليل خطر انتقال عدوى الأمراض إلى المتعلمين والعاملين في مجال التعليم. ويجب أن تكون نوعية مكونات الطعام والمياه المستخدمة في تحضيره آمنة.

110 - ولابد من مراعاة اعتبارات إضافية ومن تعزيز النظافة الصحية من أجل تفادي تلوث الطعام، سواء أثناء التحضير أو في أوقات الوجبات. فعلى سبيل المثال، ينبغي تجنب الاشتراك في الأواني.

طاء - المساءلة

111 - ينبغي إشراك المتعلمين والعاملين في مجال التعليم والآباء والأمهات والمجتمعات المحلية، بما فيها الفئات الضعيفة أو المهمشة، إشراكا كاملا في عمليات صنع القرار. وينبغي أن تتاح لهم إمكانية الحصول الكامل وعلى قدم المساواة على المعلومات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث التي تؤثر عليهم. وينبغي أن يكون إشراك المتعلمين في الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إشراكا مناسباً لأعمارهم، وألا يعرضهم لأي ضرر، وألا يسبب لهم أي إجهاد، وألا يعرقل سير أنشطة التعلم العادية.

112 - وينبغي رصد مستوى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية عن كثب، ويشمل ذلك رصد مرافق وخدمات الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وينبغي تصنيف البيانات لتسليط الضوء على مختلف أشكال وآثار الضعف أمام نقص المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية. وينبغي اعتماد مؤشرات وتعريف مماثلة على جميع المستويات من أجل دعم عمليات مقارنة البيانات والتعلم في مختلف المؤسسات.

113 - وينبغي توفير آليات واضحة وفعالة للشكاوى وسبل الانتصاف للمتعلمين والعاملين في مجال التعليم الذين يزعمون أنهم تعرضوا لانتهاك حقوقهم في التعليم أو في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المؤسسات التعليمية. وينبغي احترام حريتهم في الإعراب عن شواغلهم المتعلقة بالمؤسسات أو النظم التي يعملون فيها، دون تمييز أو خوف من انتقام الدولة أو أي جهة فاعلة خاصة. وينبغي أيضا ضمان الاستفادة بسهولة وبالمجان من الاستراتيجيات والخطط الوطنية، بما فيها أهداف الميزانيات ومخصصاتها ذات الصلة بإعمال الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي في المؤسسات التعليمية⁽³⁶⁾.

(36) تتضمن الوثيقة A/73/162 مزيدا من المعلومات عن الأدوار والمسؤوليات ومعايير المساءلة المتعلقة بالحق في الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

سادسا - التوصيات

114 - تقدم المقررة الخاصة التوصيات الواردة أدناه مع التشديد على ضرورة تحديد جميع الجهات المعنية، التي قد تختلف من سياق إلى آخر، وإشراكها في عملية ضمان إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية.

115 - وفي حين أن الجهات الفاعلة التي تتناول في العادة المسائل التعليمية يجب عليها أن تضع الاعتبار الكامل لأهمية الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المؤسسات التعليمية، فإن على الجهات الفاعلة التي توفر في العادة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن تكون على وعي بما يُحدثه انعدام فرص الحصول المناسب على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية من أثر على الحق في التعليم، لا سيما بالنسبة للفئات التي تعيش في أوضاع الضعف أو التهميش.

ألف - الدول

116 - ينبغي للدول أن تعترف رسميا بالحق في التعليم والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، في أطرها القانونية المحلية، وذلك بسبل منها عمليات المشاركة الحقيقية لعامة الناس والرصد المستقل وتنظيم الامتثال من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على السواء.

117 - وينبغي ألا يُحرَم أحد من الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، بما في ذلك خدمات النظافة الصحية عموما وخدمات الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المؤسسات التعليمية، ولو كانت تقع في المستوطنات غير الرسمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يحظر القانون وقف تزويد المؤسسات التعليمية بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بسبب عدم دفع فواتير تلك الخدمات.

118 - وينبغي للدول أن تزيل جميع الحواجز الهيكلية أو التشريعية التي تحول دون إعمال الحق في التعليم والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، وذلك بسبل منها التدخلات التشريعية وتوضيح أدوار ومسؤوليات الوزارات والوكالات والإدارات المعنية على مختلف مستويات الحكومات.

119 - وينبغي للدول أن تجري تقييما شاملا لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها. وينبغي لها أن تعتمد استراتيجيات وخطط عمل وطنية للمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل ضمان تزويد جميع المؤسسات التعليمية بالمياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية. وحين تتعدم تلك المرافق، ينبغي اعتبار تشييدها التدريجي من أجل ضمان التغطية الكاملة بها في جميع أنحاء البلد من أولى الأولويات. وينبغي للدول أيضا أن تعتمد سياسات تحظر بناء مدارس لا تتوفر فيها المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية.

120 - وينبغي للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين أيضا أن تفتيا بما يلي:

(أ) أن تتضمننا أهدافا ومؤشرات وجداول زمنية محددة والموارد اللازمة للتنفيذ، وينبغي أن يتم إدراج المعايير الدنيا والموارد اللازمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في الإطار التنظيمي والمبادئ التوجيهية لتشغيل جميع المؤسسات التعليمية، العامة منها والخاصة؛

(ب) أن يتم وضعهما بمشاركة الفئات الضعيفة أو المهمشة، مع إعطاء الأولوية لتمكين تلك الفئات من الحصول على الخدمات على قدم المساواة؛

(ج) أن يتم استعراضهما بشكل دوري وأن يتم رصدتهما عن كثب؛

(د) أن تشملنا أهدافا محددة ووجيهة وسهلة القياس وقابلة للتحقيق، يتم التعبير عنها بكلام واضح يمكن أن يفهمه جميع الناس، بصرف النظر عما إذا كانت لهم المعرفة التقنية بالميدان، وأن تكونا متاحيتين على المنصات العامة لجميع أصحاب المصلحة؛

(هـ) أن تتم فيهما مراعاة الاستدامة في جميع مراحل سلسلة القيمة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وينبغي الحرص على مراعاة هذا الشرط في جميع الأوقات، سواء أثناء فترات الازدهار الاقتصادي أو أثناء الأزمات، باعتباره وسيلة لتحسين التأهب لها. ومن بين الاعتبارات الهامة الأخرى ضرورة الحصول على التكنولوجيات والمواد محليا وضمان كفاءة المرافق من حيث استهلاكها للمياه والطاقة، وقدرتها على مواجهة تغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية؛

(و) أن تدرجا في الميزانية مخصصات لا تقتصر على تغطية عمليات شراء أو تشييد المرافق الجديدة وتوسيع نطاق الخدمات فحسب، بل تشمل كذلك التشغيل السليم للمرافق القائمة وصيانتها وتحسينها باستمرار.

121 - وينبغي للدول أن تمنح التمييز من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة المشاركة في توفير التعليم وما يلزم من المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك مرافق وخدمات النظافة الصحية في المؤسسات التعليمية الواقعة ضمن نطاق اختصاصها. وينبغي عدم التمييز ضد فتيات وأطفال الأقليات العرقية والأسر المعيشية الفقيرة وغير ذلك من الفئات الضعيفة أو المهمشة لجلب المياه أو تنظيف وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي، بما في ذلك عن طريق إدارة حمأة البراز في المؤسسات التعليمية.

122 - وينبغي للدول أن تتخذ خطوات منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، لا سيما التعاون الاقتصادي والتقني، من أجل الأعمال الكاملة للحق في التعليم، على نحو ما أوصت به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن تشمل المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى بلدان أخرى الحرص على ضمان أعمال الحق في التعليم مساعدة مخصصة لإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية.

باء - الشركاء الدوليون والإثنائيون، بما في ذلك الوكالات المانحة

123 - ينبغي أن يكفل الشركاء الدوليون والإثنائيون، بما فيهم الوكالات المانحة، أن سياساتهم ومشاريعهم التي تركز على التعليم أو ترتبط به بشكل مباشر تعطي الأولوية للفئات الضعيفة أو المهمشة، والمجتمعات المحلية والمناطق والبلدان التي توجد فيها أكبر الأعداد من الناس الذين لا يتوفر لهم التعليم أو يفترقون إلى البنى التحتية الأساسية.

124 - وينبغي تكييف تصاميم المشاريع وعمليات تنفيذها مع السياقات والاحتياجات المحلية، كما ينبغي ضمان المشاركة وإمكانية الحصول على المعلومات بشكل كامل وعلى قدم المساواة لجميع أصحاب المصلحة، وضمان الشفافية والمساءلة بالنسبة للمستفيدين. وينبغي أن تكفل المشاريع الاستدامة بجميع أبعادها، بما في ذلك تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المجتمعات برمتها.

125 - وينبغي أن تشمل التدخلات توفير العناصر المادية (المرافق واللوازم) والمعنوية (إنكاء الوعي) على السواء. وعلى العموم، يجب رصد الدورة الكاملة لكل مشروع، من التصميم إلى التنفيذ، من حيث التوافر وإمكانية الوصول والقبول وقابلية التكيف. وينبغي إدماج نتائج عملية الرصد في المبادئ التوجيهية التنفيذية لضمان أن يكون للمشاريع المقبلة أكبر ما يمكن من الأثر على أعمال الحق في التعليم، بالإضافة إلى الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المؤسسات التعليمية.

جيم - رابطات التعليم والمعلمين

126 - ينبغي للمعلمين أن يقدموا معلومات دقيقة ووجيهاة وفي الوقت المناسب بشأن المياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، إلى أطفال المدارس الذين يقومون برعايتهم، وذلك عن طريق الدروس المقررة الملقاة في الفصول الدراسية والأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية على السواء. وينبغي للمعلمين أن يدرجوا في حصصهم الدراسية فترات استراحة قصيرة يشرب خلالها التلاميذ الماء ويقومون بممارسات النظافة الصحية، وذلك لتلقيهم آدابها.

127 - وينبغي أن تركز رابطات التعليم على تعزيز قدرة أعضائها على تفادي إصدار الأحكام المسبقة عند قيامهم بالتتقيف الشامل والملائم من حيث السن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي لتلك الرابطات أن تُدمج قضايا المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في دفاعها عن حق أعضائها في ظروف العمل الآمنة وفي الاتفاقات الجماعية المتعلقة بها.

دال - الدال - القائمون على إدارة المدارس وتنظيمها

128 - ينبغي أن يعطي القائمون على إدارة المدارس وتنظيمها الأولوية لتوفير إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك مرافق وخدمات النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث للفئات الضعيفة أو المهمشة، وإنشاء نظم للتصميم التشاركي للمرافق ونماذج الخدمات، ورصد مستوى الوصول إلى المرافق المتاحة وأداءها لوظائفها، والحرص على إحالة بيانات الأداء وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مؤسساتهم إلى الجهات الفاعلة المعنية في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء. وينبغي التركيز على أوجه الكفاءة من حيث استهلاك المياه والطاقة، وعلى التكنولوجيات التي تشجع على إعادة الشحن والاستبقاء وإعادة الاستخدام.

129 - وينبغي تخصيص موارد لتشغيل وصيانة المرافق وبناء القدرات وتقديم الحوافز ذات الصلة بالسلوك الإيجابي في مجال الصرف الصحي والنظافة الصحية في صفوف المتعلمين والعاملين في مجال التعليم. ومن المهم استقدام عمال مؤهلين لتشييد المرافق وصيانتها وإصلاحها دورياً وتزويدهم بالمعدات اللازمة، وتكليف موظفين يقَدِّرون المسؤولية بالتنظيف والتنظيف والصيانة المنتظمين الصحيين لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وينبغي أن يكون كل شخص في المؤسسة التعليمية على علم جيد بالدور الهام

الذي يؤديه موظفو التنظيف والصيانة ضمانا لسلامة بيئة التعلم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تزويد أولئك الموظفين بما يلزم من المواد والدعم وحفزهم بالقدر الكافي لأداء واجباتهم بكفاءة.

هاء - عمال قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

130 - ينبغي للمهنيين المختصين العاملين في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أن يطلعوا على المبادئ التوجيهية المتعلقة بتوافر مرافق المياه والصرف الصحي وإمكانية الوصول إليها وإمكانية قبولها وقابليتها للتكيف، وينبغي لهم أن يمتلكوا لتلك المبادئ عند تصميم وتشديد وصيانة وإصلاح تلك المرافق، بما فيها مرافق النظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث في المؤسسات التعليمية.

131 - وينبغي التشديد على ضرورة استخدام المواد والقدرات المحلية في أشغال الصيانة، والحرص على متانة تلك المواد وسهولة استبدال قطع الغيار وملاءمة الممارسات المحلية ذات الصلة بالمياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث. وينبغي أيضا أن يقوم مهنيون مختصون بتتقيف الإداريين والموظفين وتلاميذ المدارس في المؤسسات التعليمية، وكذلك عامة الناس، بشأن التدابير اللازمة لتشغيل المرافق وصيانتها وإصلاحها على النحو السليم لضمان سلامتها واستخدامتها.

واو - منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية الدولية

132 - ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بحملات للتوعية وبأنشطة تدريبية من أجل التصدي للممارسات السلبية وحالات الوصم والتحريم في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، لا سيما فيما يتعلق بالفئات التي تعيش أوضاع الضعف أو التهميش. وينبغي لتلك المنظمات أيضا أن ترصد نفقات ومشاريع وأنشطة الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص، التي تؤثر في أعمال الحق في التعليم والمياه وخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموما والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث.

133 - وينبغي للمؤسسات البحثية أن تدعم جهود الدفاع عن حقوق الإنسان والحكم الرشيد بإجراء بحوث تجريبية شاملة في المجالات التي توجد فيها ثغرات معرفية، مثل تأثير عدم الحصول على المياه والافتقار إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية على الحق في التعليم، والخيارات المستدامة القابلة للتطوير التي تمكن من ضمان مجانية الوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات في بيئات التعليم.

زاي - سلطات الرعاية الصحية والعاملون فيها

134 - ينبغي لسلطات الرعاية الصحية والعاملين فيها أن يقدموا ما يلزم من التوجيه والتدريب والمشورة إلى السلطات التعليمية وعامة الناس بشأن ضرورة إعطاء الأولوية للتوعية بالنظافة الصحية، وما يلزم من التوجيه والمواد لتحسين سلامة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وخدمات التحصين والعلاج من الأمراض ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات التعليمية، وأن يقوموا بالرصد، لا سيما فيما يتعلق بالفئات التي تعاني من أوضاع الضعف أو التهميش.

135 - وينبغي للعاملين في مجال الرعاية الصحية أن يعملوا مع الفئات الضعيفة أو المهمشة، ولا سيما الفتيات والنساء، من أجل تشخيص وعلاج وإدارة المشاكل الصحية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي على

نحو سليم، ويشمل ذلك النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، مثل عسر الطمث، وسلس البول، والعدوى الناجمة عن استخدام المراحيض أو مواد النظافة الصحية الملوثة. وينبغي لهم أيضاً أن يقدموا توجيهات بشأن الصرف الصحي والنظافة الصحية السليمين، بما في ذلك إدارة الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث. وينبغي أن تستند تلك التوجيهات لا إلى اعتبار الطمث حالة مرضية في المقام الأول، بل إلى فهم مدى تعقيد المعاني الاجتماعية والثقافية والقيم الشخصية الكامنة وراء الممارسات والتجارب ذات الصلة بالطمث.

حاء - المتعلمون، والآباء والأمهات، والمجتمعات

136 - يجب أن يلتزم المتعلمون والآباء والأمهات والمجتمعات المحلية بمعرفة ونشر المعلومات الوجيهة والدقيقة في الوقت المناسب حول خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث. وينبغي لهم أيضاً أن يقوموا بالدعوة إلى إدخال تحسينات على البنى التحتية التعليمية وتأييدها، وأن يشجعوا على القضاء على الممارسات الثقافية السلبية وحالات الوصم والتحریم ذات الصلة بخدمات الصرف الصحي، بما فيها النظافة الصحية عموماً والصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وأن يدعموا نشر المعلومات المتعلقة بالنظافة الصحية وصيانة المرافق ذات الصلة.